الفصل الثانى

أنواع التخطيط الاقتصادى

obeikandl.com

الفصل الثانى

أنواع التخطيط الإقتصادى

يختلف التخطيط الإقتصادى من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر تبعاً للفلسفة السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى تدين بها البلاد ، وإختلاف مراحل النمو والظروف السائدة فى كل حالة . فقد تأخذ به دول ذات نظم ديمقراطية أو دكتاتورية ، متقدمة أو متخلفة، فتختلف صوره باختلاف طبيعة النظم ومراحل النمو وخصائص العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية فى المجتمعات التى يخدمها . وينعكس هذا الأختلاف على طبيعة الأهداف التى يرمى لتحقيقها وما هية الوسائل التى يعتمد عليها فى بلوغ تلك الأهداف وفى أساليب صياغة الخطط الإقتصادية .

وتتعدد أنواع التخطيط الإقتصادى تبعاً للمعيار المستخدم فى التفرقة . فمن حيث درجة الشمول يمكن التمييز بين تخطيط شامل وتخطيط جزئى وتخطيط مشروع بمشروع ، ومن حيث درجة المركزية يميز بين تخطيط مركزى وتخطيط لامركزى ، ومن حيث النطاق الجغرافى يمكن التمييز بين تخطيط قومى وتخطيط إقليمى ، ومن حيث طول المدة التى يخطط على مدارها يوجد تخطيط طويل ومتوسط وقصير الأجل . وكذلك يتضمن الفكر الإقتصادى المعاصر تمييزاً بين صور أخرى من التخطيط كالتمييز بين التخطيط الهيكلي والوظيفي وبين التخطيط الديمقراطي والدكتاتوري وبين التخطيط التأشيرى والإلزامى وبين التخطيط المادى والمالى وبين التخطيط من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلي القاعدة . وهذه كلها أمثلة مما يندرج تحت مفهوم لفظ التخطيط ، ولكل منها خصائصه وطرقه الخاصة . وسنتعرض هنا بشئ من التفصيل لهذه التقسيمات المختلفة .

التخطيط الشامل والتخطيط الجزئي :

يميز فى التخطيط الإقتصادى من حيث الشمول عادة بين تخطيط شامل وتخطيط جزئى وتخطيط مشروع بمشروع . وبالنسبة للتخطيط على مستوى المشروع فإنه يتمثل فى تخطيط مشروعات لها أهمية حيوية فى دفع عملية التنمية الإقتصادية وأن لم يقم بينها من العلاقات ما يعتبر بنياناً متكامل الأجزاء . ولايغير أدراج هذه المشروعات فى قائمة أو برنامج واحد للإستثمار العام من حقيقة أنه قد خطط لكل منها على حدة . وتخطيط مشروع بمشروع يعنى أن تضع السلطات

برامج للإستثمار فى مشروعات لا تربطها أى علاقة فنية كعلاقة التكامل أو الإعتماد المتبادل ، ولا تشكل فى مجموعها فكرة موحدة لسياسة أقتصادية معينة . وغالباً ما تكون هذه المشروعات متفرقة على الورق ، لا يجمعها مستند واحد ، إلا الميزانية بطبيعة الحال .

وتخطيط مشروع بمشروع يفتقر إلى النظرة المتكاملة للإقتصاد القومى حيث لا يقوم تخطيط المشروعات المعنية على أساس من حصر شامل للموارد البشرية والمادية المتاحة أوفى ضوء ما يتوقع أن يكون عليه حجم وتكوين الإستثمار القومى فى الحاضر أو المستقبل . ولا يقوم أختيارها على أساس أولويات مبنية على معايير أقتصادية أو فنية معينة للأستثمار . هذا بالإضافة إلى أنه قد يتمخض عن هذا الأسلوب التخطيطى من تفتيت موارد الإستثمار العام فى عدد كبير من المشروعات الصغيرة أو تركيزها فى عدد محدود من المشروعات الكبرى ، وما يتضمنه ذلك من مغالاة فى توجيه الإستثمار إلى قطاع واحد أو بعض القطاعات . كما يؤدى عدم تأمين الموارد اللازمة لكل مشروع إلى تعطيل تنفيذه . وفوق ذلك يترتب على عدم التنسيق بين الإستثمار فى مختلف القطاعات شيوع عدم التوازن وتولد العديد من الأختناقات والضغوط فى الإقتصاد القومي. وعليه يرفض معظم الكتاب أعتبار التخطيط على مستوى المشروع أسلوباً من أساليب التخطيط على الأطلاق . ولكن يرى البعض منهم أن الظروف قد تفرض على بعض البلاد انتهاج هذا الأسلوب في التخطيط نظراً لعدم كفاءة الأستقرار السياسى أوما تتميز به الإدارة الحكومية من عدم الكفاءة أو عدم المبالاة خلال فترة معينة .

أما التخطيط الجزئى فإنه يتمثل فى برامج الوزارات المختلفة عندما يتناول ذلك التخطيط جزءاً واحداً من الحياة الإقتصادية ، ويكون محدوداً بنطاق أختصاص تلك الوزارة . كذلك يكون التخطيط جزئياً إذا كان خالصاً بقطاع واحد دون غيره ، كأن تضع برنامجاً لتنمية الصناعة أو تنشيط القطاع الزراعى أو لبناء قطاع النقل والمواصلات وما إلى ذلك . ولا يغير من هذه الصفة الجزئية أن تضع الدولة خطة خاصة بكل قطاع ، ولكن دون أن تجرى تنسيقاً بين هذه الخطط الجزئية على أساس نظرة شاملة للإقتصاد بأكمله ، ولا شك أن أجدى أنواع التنسيق هو التنسيق بناء على ترتيب سابق ex-ante ، وذلك فى إطار التخطيط الشامل . ويعتبر برنامج الصناعة الأول الذى اضطلعت به مصر عام ١٩٥٧ من قبيل التخطيط الجزئى .

وقد يكون للتخطيط الجزئى ما يبرره لاسيما عندما يتخذ شكل تخطيط القطاع العام نظراً

لقصور البيانات الأحصائية أو عدم توافر المعلومات اللازمة لإعداد خطة شاملة أو وضعها موضع التنفيذ أو إنخفاض مستوى الإدارة والتنظيم وغير ذلك من الأسباب . غير أن عدم إدخال القطاع الخاص فى الأعتبار ، يؤدى إلي عدم التسليم بإمكان تخطيط القطاع العام تخطيطاً رشيداً . هذا بالإضافة إلى أن وضع خطة جزئية لقطاع أوفرع معين من فروع الإقتصاد دون غيره من القطاعات أو الفروع يؤدى إلى فقدان الصورة التوازنية للأقتصاد القومى فى غضون عملية التنمية. كذلك لا مجال فى هذا النوع من التخطيط لوضع أولويات للمشروعات على أساس معايير أقتصادية موحدة . كما أنه لايسمح بتقدير أمكانية تحقيق البرنامج ككل فى ضوء علاقته بمصادر التمويل والمواد الأولية والفنيين والمتوفر من العمال المهرة وغيرها . ولذلك فإننا نذهب إلى القول مع L.Robbins بأنه عندما يكون هنالك تخطيط جزئى فإن الموقف يكون أسوأ مما لو لم يكن هناك تخطيط على الإطلاق [١].

أما التخطيط الشامل فهو الذى يشمل الإقتصاد القومى ككل . ويجب أن نلاحظ هنا أن التخطيط الشامل لايعطى معنى عقائدياً للتخطيط . فالشمول لا ينصرف إلى أى مضمون أيديولوجى ، وإنما يعنى أن التخطيط يمس كل جوانب الإقتصاد موضع البحث [٢]. وعلى ذلك فإن وضع خطة تشمل كلا من القطاع العام والخاص بصرف النظر عن حجم كل منهما - يعتبر تخطيطا شاملا. وبعبارة أخرى يقصد بالتخطيط الشامل صياغة خطة اقتصادية شاملة متكاملة للقطاعين العام والخاص تغطى مختلف فروع النشاط الإقتصادى ، وينطوى على وضع مشروع تفصيلى شامل يتضمن الأهداف الإنتاجية للإقتصاد القومى وبيان كيفية تأمين الموارد اللازمة لتحقيقها . ومن الواضح أن التخطيط الشامل يقتضى إجراء دراسات متعددة للوقوف على حجم ونوع الموارد البشرية والمادية المتاحة واللازمة لتحقيق الخطة ومعرفة طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف فروع النشاط الإقتصادى.

ويتم فى إطار التخطيط الشامل بحث الحاجات والموارد والإمكانيات المتوافرة فى الإقتصاد ككل ، ثم تقدر السلطات بعد ذلك نصيب كل من القطاع العام والخاص من الموارد ، ودور كل منهما فى تحقيق الأهداف على نحو يحقق التناسق بين دور كل من القطاعين ، وبين دور كل منهما من جهة وأهداف الخطة الكلية من جهة أخرى . ومزايا اتباع النظرة الشاملة يتمثل فى ضمان عدم حدوث التعارض بين تحقيق الأهداف المختلفة ، وعدم حدوث آثار جانبية ونحن بصدد تحقيق هدف معين ،

---

(١) Lionel Robbins, Economic planning and Lnternatianal Order, p. 14

(٢) A. Waterson, Development Planning, Lessons of Experience, (I.B.R.D.) Baltimore, 1965. p. 67.

يكون من شأنها التأثير على تحقيق أهداف أخرى أو حدوث اختناقات تعطل أو تفسد تحقيق بعض الأهداف.

التخطيط المركزى والتخطيط اللامركزى :

يقصد بالتخطيط المركزى ذلك المنهج أو الأسلوب الذى تقوم بمقتضاه السلطات العليا -أساسا - بقيادة العملية التخطيطية . ووصف التخطيط بالمركزية أو اللامركزية إنما ينصرف أساساً إلى إدارة الإقتصاد القومى . فالإعداد الرشيد للخطط الإقتصادية يجب أن يكون مركزياً بغض النظر عن القطاع الذى يقوم على تنفيذها حيث يستطيع جهاز التخطيط المركزى بما يتوافر لديه من بيانات وإحصاءات ودراسات صياغة الخطط الإقتصادية والتنسيق بين أهدافها والإجراءات والوسائل والسياسات اللازمة لتحقيقها . أما تنفيذ الخطط فيمكن أن يجرى بصورة مركزية أولامركزية على حسب الأحوال . وغنى عن البيان أن مركزية إعداد الخطة الإقتصادية لاتعنى أن الوحدات الإنتاجية لايكون لها من رأى فى تحديد الأهداف المقررة لها ، كما لاتعنى لامركزية التخطيط أن الدولة تترك الوحدات الإقتصادية حرة تفعل ما تشاء ، مما قد يؤدى إلى الخروج عن أهداف التخطيط .

وهناك عدد من الأسباب التى يستند إليها منطق الأخذ بمركزية التخطيط يمكن تلخيصها على النحو التالى :

(١) السرعة فى تحقيق النمو : ومضمون هذا السبب أن التخطيط الذى يعتمد أساسا على قرارات جزئية تتخذها الوحدات الإقتصادية ، يصلح فقط لإحداث تغييرات حدية صغيرة لايظهر مفعولها إلا على مدى فترات طويلة . وبالتالى فإن النمو الذى يمكن أن يترتب على هذا النوع من القرارات لابد أن يتسم بالبطء الشديد . ولكن مركزية إتخاذ القرارات وتوفر القدرة على تنفيذ هذه القرارات يحقق مطالب التغير السريع ، وذلك نظراً لأن السلطة المركزية أقدر على إتخاذ القرارات التى تتصل بعدد كبير من المتغيرات الإقتصادية . والنتيجة التى تترتب على مثل هذا النوع من القرارات هو إمكان تحقيق معدل نمو سريع .

(٢) تحقيق الحجم الأدنى اللازم للإستثمار : وينصرف هذا السبب إلى أن دفع عجلة الإقتصاد فى مرحلة الإنطلاق يقتضى حجماً معيناً أوحداً أدنى من الإستثمار . ذلك أن فكرة الدفعة القوية التى ينادى بها أنصار التنمية حتى من غير المتحمسين للتخطيط تنطبق أيضاً ومن باب أولى فى

حالة الإقتصاد المخطط [١]. ولاشك أن هذا الحجم الأدنى اللازم يصعب تحقيقه فى الدول النامية فى ظل نظام مخطط يعتمد بالدرجة الأولى على قرارات جزئية تتخذها الوحدات الإقتصادية إستجابة لدوافع شخصية .

(٣) إحداث الوفورات الخارجية : ويتمثل هذا السبب فى أن قرارات الإستثمار تتسم بعلاقة الاعتماد المتبادل. ذلك أنه غالبا ما توجد مزايا ضخمة في إقامة سلسلة من المشروعات الإستثمارية فى وقت واحد ، نظراً لما يتولد عن كل منها من وفورات خارجية . ومن الواضح أن التخطيط المركزى أقدر على تحقيق هذا التوافق الزمنى من التخطيط اللامركزى. ونحن نرى أن هذا السبب يتصل إلى حد كبير بالسبب السابق ، إذ أن كلا منهما يفترض إفتراضاً أساسياً ، وهو أن المشروعات ذات الحجم الكبير والتى تقوم بينها علاقة إعتماد متبادل ، تتطلب تركيز إتخاذ القرارات التى تظهرها إلى حيز الوجود .

(٤) عدم القابلية للتجزئة : ويتلخص هذا السبب فى أن الوفورات الخارجية تتولد عن الإستثمارات الكبيرة وأهمها الإستثمار فى رأس المال الإجتماعى . هذا النوع من الإستثمار يتميز بعدم القابلية للتجزئة مثل الخزانات والسدود ومشروعات القوى المحركة . ومن الواضح أن هذا النوع من الإستثمارات لايمكن تحقيقه بالإعتماد على قرارات جزئية .

وفى نموذج التخطيط المركزى تعتبر المشكلة الأساسية فى الإقتصاد الذى تتملك فيه الدولة عناصر الإنتاج ، هى كيفية تحديد أثمان لهذه العناصر على نحو لاينطوى على إضاعة أوتبديد [٢]. وتستخدم البرامج الخطية كوسيلة لتحديد أثمان عناصر الإنتاج فى الإقتصاد المخطط مركزياً من أجل تخصيص الموارد وتحديد أهداف الإنتاج. ودون الدخول فى التفاصيل الخاصة بالبرامج الخطية ذاتها [٣]، يمكن أن نبين بإختصار الخطوات التى تتبع فى هذا النوع من التخطيط على النحو التالى :

(١) تقوم السلطات العليا للتخطيط بأن تحدد للقطاعات المختلفة مايلى :

أ - الكميات التى يجب إنتاجها من سلعة ما ، أو مجموعة مرتبطة من السلع .

ب - الكميات المصرح بها من عناصر الإنتاج اللازمة .

---

(١) H. leibenstein, Economic Backwardness and Economic Growth, N.Y, 1957. chap. 8.

(٢) فى اقتصاد السوق يؤدى الثمن وظائف عديدة، انظرفي ذلك:

M. Dobb, Welfare Economics and The Economics of Socialism, Cambridge University Press, 1969. pp. 137 - 138.

(٣) للالمام بتفاصيل أكثر عن البرامج الخطية انظر فى ذلك:

د. عبد الرحمن زكي ابراهيم، الاقتصاد الادارى، الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٩٠ ص ٢٧١ - ٢٨٣ .

(٢) تنتقل هذه المعلومات من أعلى إلى أسفل لتصل إلى سلطات التخطيط على مستوى القطاع مشفوعة بتعليمات مقتضاها أن تقوم سلطات القطاع بوضع خطة مثلى بإستخدام البرامج الخطية ، مع الأخذ فى الإعتبار إستخدام ما صرح به من العناصر وتحقيق المطلوب من السلعة أو السلع. وتتميز الخطة المثلى Optimal plan بأنها تضع سلطات الدولة فى مركز إدارة لتحقيق زيادة قصوى فى الإنتاجية وفى الدخل القومى ومستوى المعيشة . وتحقق هذه الخطة تناسباً تاماً مع تكوين إحتياطيات معقولة وكافية ، كما تضمن وجود فاعلية قصوى لكل ما يتاح من القوى المنتجة التى يستخدمها المجتمع خلال فترة محددة من الوقت .

(٣) يتوصل كل قطاع إلى إستخلاص نوع من الأثمان لعناصر الإنتاج وهو أثمان الظل shadow prices. ويتم ذلك عن طريق حل ما يسمى بالمشكلة الثنائية أو الإزدواجية Dual Problem فى البرنامج الخطى للخطة المثلى التى طلب من القطاع وضعها لنفسه .

وليس من المحتم أن تكون أثمان الظل المستخلصة من عدة برامج خطية ، متساوية بالنسبة للقطاعات المختلفة . ذلك أن هذه الأثمان تتوقف على قيمة دالة الهدف وهذه بدورها تختلف بإختلاف السلع المنتجة . وبعبارة أخرى فإن أثمان الظل المستخلصة لعناصر الإنتاج من أول توزيع للعناصر تجريه السلطة المركزية تتسم بالاختلاف والتباين ، أى أن أثمان الظل التى تستخلص لتلك العناصر فى صناعة السيارات مثلاً تختلف عن أثمان الظل لنفس العناصر المستخلصة من برنامج خطى فى صناعة أخرى كالتشييد والبناء .

(٤) تقوم السلطات الدنيا بنقل المعلومات عن أثمان الظل المستخلصة على مستوى القطاع إلى السلطات العليا . وبذلك يصبح لدى السلطات الأخيرة صورة واضحة عن هيكل أثمان الظل فى الإقتصاد ككل .

(٥) تعمل السلطات العليا على إجراء تعديلات فى توزيع الموارد بين القطاعات . فإذا إتضح مثلاً أن ثمن الظل بالنسبة لعنصر العمل المخصص للقطاع س أكبر من ثمن الظل الذى استخلصه القطاع ص لعنصر العمل المخصص له ، فإن السلطة المركزية يجب أن تجرى تعديلاً فى توزيع القوى العاملة بحيث يزيد نصيب القطاع س على حساب القطاع ص . ويقال نفس الشئ بالنسبة لعنصر رأس المال ، وبالنسبة لأثمان الظل المستخلصة لأى طاقة معينة يتم توزيعها على القطاعات المختلفة .

(٦) إعادة إبلاغ التوزيع الجديد للعناصر من السلطة العليا إلى السلطات الدنيا . ثم إعادة إستخلاص هذه السلطات الدنيا لأثمان الظل على أساس التوزيع الجديد للعناصر ، وإبلاغ الصورة الجديدة لهيكل أثمان الظل إلى السلطة العليا ، ثم إعادة التنسيق من أعلى وإعادة الإبلاغ إلى السلطات الدنيا. والمقصود بهذه الخطوات المتتالية من إبلاغ المعلومات إلي أسفل وإلى أعلى هو التوصل إلى نوع من التقارب إن لم يكن التساوى بين أثمان الظل التى تتوصل إليها القطاعات المختلفة .

والخلاصة فإن إستخدام البرامج الخطية كوسيلة لتحديد الأثمان فى الإقتصاد المخطط مركزياً ، يتلخص فى تحديد السلطات العليا للكميات التى يجب إنتاجها . وبناء على هذه الكميات – وكميات العناصر – تتحد الأثمان (وهى هنا بمعنى أثمان الظل) على مستوى الوحدات الإنتاجية التى تضع لنفسها خطة مثلى . وهذا يعنى أن الكميات تتحدد من أعلى ويتم التوصل إلى الأثمان عند المستويات الدنيا . وقد أطلق على هذا النوع من التخطيط أسم : التخطيط ذو المستويين Two-level planning

أما نموذج التخطيط اللامركزى والذى يعرف بأسم نموذج O.Lange فى التجربة والخطأ ، فإنه يتلخص فى تحديد أثمان عناصر الإنتاج من قبل السلطات العليا للتخطيط ، وتتحدد الكميات المنتجة من السلع على مستوى الوحدات الإنتاجية بناء على هذه الأثمان . أى أن الأثمان تتحدد من أعلى ويتم التوصل إلى الكميات –بناء على ذلك– عند المستويات الدنيا [١].

وقد أوضح O. Lange فى هذا النموذج أنه ليس هناك ما يمنع النظام الذى تتملك فيه الدولة عناصر الإنتاج من أن يعمل بنفس المبادئ التى يعمل بها نموذج المنافسة الكاملة فى نظام السوق الحر. ذلك أن ملكية الدولة لعناصر الإنتاج ووجود هيئة مركزية للتخطيط لايتعارض مع إمكان تحقيق التوازن الإقتصادى على نفس القواعد. ولبيان ذلك استعرض نموذج التجربة والخطأ شروط التوازن فى نموذج المنافسة الكاملة فى نظام السوق الحر ، ثم أظهر كيف يمكن أن تتوفر فى هذا النموذج الظروف التى تجعل من نفس الشروط قواعد عمل فى النظام الذي تتملك فيه الدولة عناصر الإنتاج. ونوضح فيما يلى طبيعة هذه العملية –فى ظل هذا النموذج– بالنسبة لكل من سلع الإستهلاك وسلع الإنتاج .

---

(١) O. Lange, Essays on Economic planning, Calcutta, 1967.

(أ) بالنسبة لسلع الإستهلاك : يهدف الأفراد عند شراء السلع والخدمات إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن . وبإعتبار أن الدخول وأثمان السلع من المعطيات بالنسبة لهم ، فإن الطلب على سلع الإستهلاك يتحدد عندما يتحقق بالنسبة لكل مستهلك العلاقة التالية :

$$\frac{م \cdot ح \cdot س}{ث \cdot س} = \frac{م \cdot ح \cdot ص}{ث \cdot ص} \quad \text{.....} \quad \frac{م \cdot ح \cdot ن}{ث \cdot ن}$$

حيث تمثل :

م . ح المنفعة الحدية

، س ، ص ، . . . . . ن السلع المختلفة .

، ث ثمن السلعة .

(ب) بالنسبة لعنصر العمل : نظراً لأن هذا النموذج يسلم بحرية أختيار المهنة ، فإن مقتضى ذلك أن ماهو متبع فى المنافسة الكاملة بالنسبة لعنصر العمل يسرى على النموذج الحالى. وهذا يعنى أنه طالما أن الأجور من المعطيات بالنسبة للعامل ، فإن تحديد عرض العمل يتم نتيجة سعى العامل لتحقيق أقصى دخل ممكن.

(جـ) بالنسبة لسلع الإنتاج : عندما تقوم المؤسسة بشراء خدمات عوامل الإنتاج ، فإنها تهدف إلى تحقيق مجموعة من العناصر التى تؤدى إلى أقل تكلفة ممكنة لكل مستوى من مستويات الإنتاج. وبإعتبار أن أثمان العناصر من المعطيات بالنسبة للمؤسسة ، فإن التوازن فى إستخدام العناصر يتم - وبالتالى يتحدد الطلب على العناصر من قبل أى مؤسسة - حين تتحقق العلاقة التالية :

$$\frac{ن \cdot ح \cdot ل}{ث \cdot ل} = \frac{ن \cdot ح \cdot ر}{ث \cdot ر} \quad \text{.....} \quad \frac{ن \cdot ح \cdot هـ}{ث \cdot هـ}$$

حيث تمثل ن . ح قيمة الناتج الحدى للعنصر.

، ل ، ر ..... ، هـ العناصر المختلفة.

، ث ثمن العنصر.

أما إذا كانت المؤسسة بائعة للمنتجات من السلع ، فإنها تهدف إلى إنتاج ذلك الحجم من الناتج الذى يحقق أقصى ربح ممكن (أو أقل خسارة) . ويتم التوازن بالنسبة للمؤسسة عندما تتحقق العلاقة :

التكلفة الحدية للسلعة = الإيراد الحدى للسلعة

وبإعتبار أن أثمان السلع والعناصر من المعطيات بالنسبة للمؤسسة ، فإنه بتحقيق هذا الشرط يتحدد عرض السلع بالنسبة لها .

وما ذكرناه من شروط هى الشروط الشخصية التى تلزم لتحقيق التوازن بالنسبة لكل وحدة من الوحدات الإقتصادية على إنفراد. أما الشروط الموضوعية للتوازن فتتحقق عندما يتم التنسيق بين قرارات الوحدات الإقتصادية المختلفة. ونتيجة هذا التنسيق أن ثمناً معيناً للتوازن يتحقق - بالنسبة لكل سلعة وكل عنصر - عندما يصبح الطلب الكلى مساوياً للعرض الكلى . وهذا هو الشرط الذى لا يتم بدونه أى تناسق بين الشروط الشخصية لكل الوحدات الإقتصادية . فإذا تصادف أن حقق الثمن التوازن فى سوق العنصر فلا حاجة لأى تغير فى الثمن بعد ذلك . أما إذا إنحرف الثمن عن ثمن التوازن ، فإن هذا الإنحراف يكتشف بطريقة موضوعية نتيجة ظهور عجز أو فائض عينى فى كمية العنصر موضع البحث ، ولابد من تصحيح هذا الأنحراف. ووسيلة ذلك أن تعمد الهيئة المركزية للتخطيط إلي رفع الثمن فى حالة حدوث عجز وإلى خفض الثمن فى حالة تحقق الفائض . وتتخذ الوحدات الإقتصادية قراراتها بناء على هذه الأثمان المصححة . وتستمر هذه العملية من التجربة والخطأ حتى تصل الهيئة المركزية للتخطيط إلى ثمن يحقق التساوى بين العرض والطلب .

والخلاصة أنه فى ظل النموذج اللامركزى يستطيع المستهلك والعامل والمؤسسة -على التوالى- تحقيق أقصى اشباع وأقصى دخل وأقل حجم للناتج ومن ثم أفضل توزيع للموارد الإنتاجية . كل ذلك بناء على إفتراض أساسي مؤداه أن الأثمان تعتبر معطيات بالنسبة لكل منهم . ونحن نعلم أن أثمان التوازن تتحدد بتساوى العرض والطلب بالنسبة لكل سلعة وكل عنصر . وإذا لم يتحقق هذا التساوى فإن التناسق ينعدم بين توازن الوحدات الإقتصادية فى ظل تحقيق الشروط الشخصية . كذلك فإن وظيفة الثمن كمعلمة Parametric Function بالنسبة لكل وحدة إقتصادية على حدة ، لايتعارض مع اعتبار ثمن التوازن ذاته يتحدد نتيجة للتفاعلات الجماعية لقرارات الوحدات الإقتصادية .

وفى واقع الحياة يجمع التخطيط بين المركزية واللامركزية وإن غلب عليه هذا الطابع فى دول وذاك فى أخرى . وأن تقسيم البلدان إلى بلدان تنتهج أسلوب التخطيط المركزى وأخرى تأخذ بأسلوب التخطيط اللامركزى انما يقوم على غلبة النمط المركزى فى الأولى واللامركزى فى الثانية . ويلاحظ أن أحدا لايقول بأن التخطيط الرشيد يستوجب أن تتعرض الخطة لكافة تفاصيل الحياة الإقتصادية حيث يؤدى الإغراق فى التعرض للتفاصيل إلى عرقلة التوجيه الفعال للإقتصاد القومى . كما يلاحظ كذلك أن القول بملاءمة هذا النمط أو ذاك من النمطين النظريين للتخطيط انما يتوقف على عدة اعتبارات ، منها طبيعة الأغراض التى يراد تحقيقها . فالتخطيط إعداداً للحرب أو فى غمارها يقتضى الإعتماد على النمط المركزى . كذلك فإنه فى مراحل النمو الإقتصادى المبكرة تقتضى تنمية الإقتصاديات المتخلفة إنتهاج أسلوب التخطيط المركزى ، ثم يزداد الإعتماد على اللامركزية فى التخطيط تبعاً لتقدم التنمية وبلوغ مرحلة متقدمة من النمو الإقتصادى ، لما يقتضيه التغيير الذى يطرأ على الإقتصاد القومى من تغير مقابل فى أنماط التخطيط وأساليب إدارة المشروعات . وأخيراً فإن إنتهاج أسلوب التخطيط المركزى يفترض أن يكون فى مقدور السلطات المعنية أن تفرض على الوحدات الإقتصادية حداً أدنى من الإنصياع لأوامرها وتوجيهاتها . فإختيار نمط للتخطيط الملائم لأى بلد لايعتمد على طبيعة الأغراض التى يراد تحقيقها فحسب ، وإنما يعتمد كذلك على طبيعة الوسائل المتاحة لتحقيق الأغراض المنشودة . وأيا كان نمط التخطيط المتبع فلا يتوقع له من فاعلية تذكر مالم يتمتع القطاع العام بأهمية إستراتيجية فى الإقتصاد ، أو بعبارة أخرى مالم يتهيأ للقطاع العام أن يحتل المرتفعات المسيطرة على الإقتصاد القومى .

التخطيط القومي والتخطيط الإقليمي :

التخطيط الإقليمى أسلوب تخطيطى يأخذ فى الأعتبار البعد المكانى ويتأثر بعناصر الموارد الإنتاجية المتاحة وبالناحية الزمنية وبالإمكانيات التنظيمية والإدارية على المستوى المحلى بقصد تنميتها بأعلى معدل وبأقل تكلفة فى أقصر وقت بحيث يتحقق أعلى معدل نمو قومى وتذوب فيه الفوارق بين المستويات الإقتصادية المحلية. والتخطيط الإقليمى يقتصر فيه على إعداد خطة لإقليم أو أقاليم معينة . فالمشاهد أن أقاليم البلد الواحد تختلف فيما بينها من حيث درجة النمو الإقتصادى ، وعندئذ يهدف التخطيط الإقليمى ، فيما يهدف ، إلى تحقيق درجة من التوازن فى النمو بين مختلف أقاليم الدولة . كذلك فإنه لايجب أن نغفل أهمية التخطيط الإقليمى كعلاج لاستطراق الموارد

وتعجيل النمو على مستوى الإقليم والدولة . وقد ينجم عن هذا الإغفال توتر نفسي وعدم استقرار وربما فشل خطة التنمية كلها .

ويمكن أن نضيف إلى ماقدمناه من أسباب الأخذ بالتخطيط الإقليمي السببين التاليين :

الأول : يؤدى التخطيط الإقليمي إلى تحقيق معدل تنموى قومى أعلى فى مجموعه وليس فقط إلى مجرد إعادة توزيع معدل النمو الحالى .

الثانى : يوازن التخطيط الإقليمى ناتج الاستثمار الفردى مع عائده للمجتمع كله ، وبالتالى يؤكد ويضمن تدفق الإستثمار الخاص فى الإتجاهات المرغوبة إجتماعياً .

ونود أن ننبه فى هذا الصدد بأثر الوفورات الخارجية التى تنبثق حينما يقوم عدد كبير من المشروعات جنباً إلى جنب حيث تؤدى إلى توسع كبير وتعطى للأقاليم المصنعة ميزة فعليه أكبر . ومن ناحية أخرى قد تنعدم الوفورات الخارجية فى حالة تنمية المدن بعد حجم معين حيث يميل صافى ميزان المنافع من التنمية الصناعية فى المراكز الكبيرة إلى أن يتناقص بنسبة متزايدة .

وهناك أسباب أخرى تدعو إلى الأخذ بالتخطيط الإقليمى منها تصحيح التوازن الإقتصادى فى الأقاليم وتهيئة تحديد أكثر لعناصر السياسة الإقتصادية المرسومة فى الخطة ، وكذلك توطين الإستثمارات ، فضلاً عن أنه يساعد على ربط السكان المحليين بالتخطيط وتحميلهم بمسئوليات كما يؤدى إلى تعبئة الموارد المحلية لهذا الغرض .

ويقصد بالتخطيط القومى أن تغطى الخطة الإقتصادية جميع أقاليم الدولة .فالأصل فى التخطيط أن يكون قومياً أى شاملاً لمختلف أقاليم الدولة لضمان تحقيق التوازن فى النمو على أساس جغرافى . غير أن ذلك لايمنع من وجود خطط إقليمية مستقلة أوداخل إطار الخطة القومية يكون هدفها تعجيل النمو الإقتصادى لإقليم أو أقاليم معينة بسبب تخلفها النسبى .

وتجب التفرقة بين معدل نمو الإقليم ومعدل النمو العام بالدولة . وكمبدأ عام فإن الأقاليم الأقل تقدماً ينبغى أن تنمو بمعدل أعلى من المعدل العام للدولة ككل ، والأقاليم الأكثر تقدماً ينبغى أن تنمو بمعدل أقل من المعدل العام من خلال السياسات الإستثمارية . وفى تقرير معدل النمو الإقليمى فى توزيع الدخل القومى بين الإستثمار والإستهلاك بين الأقاليم المختلفة ، فإن هناك عدداً من المعايير يجب أخذها فى الإعتبار ، وهى كالتالى :

أ - التوزيع الإقليمى للسكان الناتج من النمو السكانى والتغيرات فى إعداد السكان فى سن الإنتاج . ذلك أن توزيع الإستثمارات دون الأخذ فى الحسبان العامل السكانى ، والتخطيط على أساس تركيز الإستثمارات فى مناطق معينة مع مايرتبط من هجرة الأيدى العاملة من مكان وجودها إلى مكان عملها ، يؤدى إلى مشاكل متعلقة بالإسكان وتشييد المرافق الأساسية والمشاكل الإجتماعيه المصاحبة لها .

ب - درجة اشباع الحاجات الإقليميه للأفراد . وهذا يعنى أن نؤكد على مستوى إستهلاك الفرد ودرجة توفر رأس المال الثابت فى مجال الخدمات العامة . كذلك يجب أن نأخذ فى الحسبان قيمة المضاعف بالنسبة لكل أقليم عند تقرير الإستثمارات اللازمة حتى يتسنى تحقيق الهدف العام وهو رفع معدل نمو الإقليم بما يتناسب والسياسة العامة فى هذا المجال .

جـ - درجة توفر رأس المال الثابت فى مجال مشروعات البنية الأساسية . وهنا يتحتم القيام بتحليل إستخدام الأقاليم المختلفة لرأس المال الثابت الموجود بها قبل تقرير الإستثمارات اللازمة ومحاولة ترشيد هذا الأستخدام . ولا شك أن هذا العامل يرتبط إرتباطاً كبيراً بتخطيط الإستثمار .

د - إستغلال الموارد الطبيعية مع الحفاظ على طبيعة وخصائص الإقليم . ذلك أن الحفاظ على طبيعة ومزايا الإقليم من أهم الأشياء التى يجب أن تؤخذ فى الحسبان . فالمناطق السياحية ليست ملكاً لجيل معين ، ولذلك يجب العمل على صيانتها وعدم تدميرها .

هـ - الروابط الإنتاجية و النقلية المثلى بين الأقاليم .

التخطيط طويل الأجل ومتوسط الأجل وقصير الأجل :

تتخذ عملية التخطيط فى إقتصاد معين أبعادا زمنية مختلفة ، نظراً لوجود عدة إعتبارات ، أو ثلاثة على وجه التحديد ، يشكل كل منها إطاراً زمنياً خاصاً يفرغ فى داخله نوع معين من التخطيط .

ويتراوح مدى التخطيط طويل الأجل بين عشر وعشرين إلى خمسة وعشرين عاماً . وتتكفل الخطة طويلة الأجل برسم الخطوط العريضة لإتجاهات التطور الإقتصادى والإجتماعى دون الدخول فى التفاصيل . فهذه الخطة تعنى أساساً بالأهداف والتغيرات الكلية التى يراد تحقيقها فى المدى الطويل

، والإطار العام الذى ينبغى أن تدرو فيه عملية التنمية كنمو الناتج القومى وتوزيع الدخل ومستويات الإستثمار والإستهلاك والعمالة والتوازن الخارجى وتغيير البنيان الراهن للجهاز الإنتاجى . ويجب أن يكون البعد الزمنى للتخطيط طويل الأجل من الطول بحيث يتسع لإنجاز التغييرات وبلوغ الأهداف التى يتصدى لتحقيقها . فغاية ما يناط بالتخطيط طويل الأجل هو تعيين الإتجاهات التى ينبغي أن يمضى فيها التخطيط طويل الأجل مع بيان الآثار التراكمية التى تتولد عن توخى تلك الإتجاهات . وكلما أوغل التخطيط فى المستقبل كلما قل نصيب ما يرسمه له من يقين .

وفى العادة تجرى التفرقة بين نوعين من هذه الخطط . فهناك النوع الأول ويسمى Long term planning ويتعلق بالخطة طويلة الأجل لقطاع بعينه دون غيره من القطاعات . أما النوع الذى يعرف باسم Perspective planning فيتعلق بالخطة طويلة الأجل التى تشمل كل القطاعات . وهذا مايقصد عادة بتعبير الخطة طويلة الأجل [1]. ولما كان التخطيط طويل الأجل يتضمن فى الواقع نماذج نمو طويلة الأجل تحتوى على عدد قليل من الأهداف ، فإنه لاحاجة لأن يشتمل هذا النوع من التخطيط على أية تفاصيل أو حسابات مطولة ، بل يشتمل فقط على العموميات . وبالرغم من ذلك فإن هذا النوع من التخطيط يؤدى وظائف على درجة كبيرة من الأهمية ، منها :

(أ) إعطاء صورة واضحة عن الأولويات ، وبالتالى فإنه يعطى الفرصة لسلطات التخطيط للتركيز على القطاعات الرئيسية عند وضع الخطط متوسطة الأجل .

(ب) اظهار ما إذا كانت هناك قطاعات معينة فى الإقتصاد موضع البحث تحتاج إلى متطلبات أو دراسة شاملة أو مسح واف وغير ذلك مما يحتاجه بالتأكيد التخطيط متوسط الأجل .

وتتراوح مدة التخطيط متوسط الأجل بين ثلاث وسبع سنوات . وليس من السهل هنا أن تحدد وبشكل قاطع المدة المثالية لهذا النوع من التخطيط . والأمر يتوقف على حالة كل دولة على حدة وعلى درجة التطور الإقتصادى وبالتالى على نوع المشروعات التى تتضمنها الخطة .وفى هذا

---

(١) K.L. Seth, Theory and Practice of Economic planning, Delhi, 1969. pp. 109 - 110.

الخصوص يمكن وضع بعض الضوابط التى تتمثل فى نقطتين هما :

(أ) يجب أن تكون فترة الخطة متوسطة الأجل من القصر بحيث تسمح بإجراء التنبؤات والتوقعات والإسقاطات بدرجة معقولة من الثقة.

(ب) يجب أن تكون فترة الخطة متوسطة الأجل من الطول بحيث تسمح بوضع المشروعات الهامة موضع التنفيذ . وهذا يعنى أنه يجب أن تغطى مدة الخطة فترة الحمل gestation period لمشروعات القوى الكهربائية والنقل وغير ذلك من المشروعات التى يستغرق إتمامها أربع أو خمس سنوات .

وهنا نؤكد على أنه إذا كانت فترة الخطة أقصر من اللازم ، فإنها لن تسمح بإعداد وتنفيذ المشروعات الحيوية التى يتوقف على تنفيذها نجاح تنفيذ الخطة فى غيرها من الفروع والأنشطة . وإذا كانت فترة الخطة أطول مما يجب ، فإن ذلك يقلل من فاعلية التخطيط ذاته لأن الأهداف فى السنوات الأخيرة أطول مما يجب ، فإن ذلك يقلل من فاعلية التخطيط ذاته لأن الأهداف فى السنوات الأخيرة من الخطة قد تصبح فى حاجة إلي تعديل نتيجة تغير الظروف الإقتصادية أو الإجتماعية . كما أن حسابات الخطة ذاتها قد تحتاج إلى تعديل بسبب التغير الذى يطرأ على الظروف الفنية للإنتاج . وبصفة عامة يمكن القول أنه كلما طالت فترة الخطة ، كلما زادت الحاجة إلى مزيد من الإحصاءات الدقيقة ، وكلما قلت درجة التأكد ، وبعبارة أخرى كلما احتاجت إلى درجة عالية من الثقة فى التوقعات .

ويطلق التخطيط قصير الأجل على الخطة السنوية. وهذه الخطة ترتبط عادة بالموازنة العامة للدولة حيث يجرى عن طريقها تنفيذ مايعهد به للقطاع العام . ويتم تحديد أهداف الخطط قصيرة الأجل وتعيين الوسائل التى يزمع استخدامها لبلوغ هذه الأهداف بأكبر درجة ملاءمة من التفصيل فى ضوء ما تحدده الخطط متوسطة الأجل . وتتمثل هذه الأهداف أساساً فى معدل نمو الدخل القومى ومعدلات نمو الإنتاج فى مختلف القطاعات والصناعات الرئيسية وتوزيع الناتج القومى بين الإستهلاك والإستثمار وتوزيع الإستثمارات على مختلف القطاعات والصناعات الأساسية . أما الوسائل فتشمل دقائق السياسات المالية والتجارية والنقدية والائتمانية وسياسات الأسعار والأجور ، مع تحديد السياسة الإنتاجية للقطاع العام . ومن الجدير بالذكر أن قصر أجل الخطط السنوية لايتأتى

معه تغيير الهيكل الإقتصادى والإجتماعى خلالها ، وإنما يتولد التغيير المنشود عن الأثر التراكمى لتعاقب الخطط متوسطة الأجل التى ينظر فى تخطيط أهدافها بدورها إلى تحقيق الأهداف الكبرى للخطط طويلة الأجل .

ويجب أن نلاحظ أن عرض أنواع التخطيط الثلاثة على هذا النحو لايعنى بالضرورة إنفصال كل منها زمنياً وبقاءها كما هى حتى نهاية المدة المحددة لها . وهناك فى هذا الصدد فكرتان جديرتان بالإشارة هما :

الأولى : الخطة المتحركة طويلة الأجل Moving perspective ومضمونها أن تغير السلطات فى الخطة طويلة الأجل بحيث تتغير نقطة البداية ونقطة النهاية للخطة .

الثانية : التخطيط المستمر Rolling planning . وخلاصة هذا النوع أن تضع سلطات التخطيط سنوياً ثلاثة أنواع من الخطط :

أ – خطة للسنة التالية مباشرة ، أى خطة سنوية لتحديد النشاط الإقتصادى فى العام التالى.

ب – خطة متوسطة للسنوات الخمس التالية . ويتم سنوياً تعديل هذه الخطة وذلك باسقاط السنة التى انتهت ، وإضافة سنة أخرى فى نهاية المدة .

جـ – خطة طويلة الأجل لخمسة عشر سنة أو أكثر .

ومدلول هذا النوع من التخطيط هو العمل على إجراء تجديد دائم ومستمر للخطة متوسطة الأجل ، مع بقاء عدد سنوات الخطة كما هو دون تغيير مع تقدم الخطة نحو المستقبل .

التخطيط الهيكلي والتخطيط الوظيفي :

يجرنا الحديث عن التخطيط إلى إستعراض وشرح نوعين من التخطيط الإقتصادى يتحددان على أساس مدى عمق واتساع الإجراءات التى يتطلبها التخطيط الإقتصادى والتى قد تذهب بعيداً إلي حد تناول الهيكل الإقتصادى وتركيب صرحه ، أو قد تقف عند وظائف الإقتصاد القومى وكيفية

أدائه وسيره . فإذا كانت الصورة التى يستهدفها التخطيط تتضمن هيكلاً جديراً مغايراً فى أسسه وفلسفته للوضع القائم ، كنا حيال التخطيط الهيكلى Structural planning . وفيه يتعين تغيير الفلسفة الإجتماعية والإقتصادية ومن ثم التركيب الهيكلى للإقتصاد القومى وتعديل المؤسسات والأدوات التى يعتمد عليها الإقتصاد فى نمطه الجديد . ويأخذ التخطيط الهيكلى شكلاً سياسياً ويعتمد على القوانين والمؤسسات القائمة والجديدة .

أما التخطيط الوظيفى Functional planning فيكتفى بمجرد تعديل طريقة ونمط أداء النظام الإقتصادى ووظائفه دون مساس ببنيانه وهيكله ، إعتماداً على سياسة التطور والإصلاح التدريجى . وهذا النوع من التخطيط يعنى أن المؤسسات القائمة تفى بالغرض من التخطيط ، ولايقتضى الأمر إلا عمليات تنسيق بينها .

غير أنه يمكن القول بأن نوعى التخطيط الهيكلى والوظيفى لاينفصلان إنفصالاً كاملاً . ذلك أنه إذا ما استتب الأمر للتخطيط الهيكلى صار لزاماً على راسمى السياسة أن يخططوا الوظائف الإقتصادية الجديدة التى تتوافق معه . كذلك فإن التخطيط الوظيفى قد يمضى شوطاً فى تعديل وظائف الإقتصاد القومى ونمط أدائه بحيث يكون فى نهاية المطاف تخطيطاً هيكلياً .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن التخطيط الهيكلى وحده هو الذى يخدم التنمية الإقتصادية فى الدول النامية ، وذلك إستناداً إلى أن الهياكل الإقتصادية لهذه الدول مصابة بعيوب جذرية متعددة تشل نمو قطاعاتها وسير أنشطتها الإقتصادية المختلفة ، وتشوه أدائها لوظائفها الأساسية فى مجالات الإنتاج والتوزيع والتبادل والتمويل فتقعد بها عن اللحاق بموكب التقدم الإقتصادى . ولذلك يستلزم الأمر إستحداث تعديلات هيكلية تخلص الدول النامية من عيوبها وتساعدها على التحرر والإنطلاق التنموى .

التخطيط الديمقراطي والتخطيط الدكتاتوري:

تقوم التفرقة بين التخطيط الديمقراطى والتخطيط الدكتاتورى على مدى إقتضاء موافقة السلطة التشريعية فى المجتمع على ما يخطط له . فيكون دكتاتورياً عندما تستقل أجهزة التخطيط بوضع الخطة الإقتصادية دون الرجوع لممثلى الشعب بشأنها ، وديمقراطياً عندما يتعين عرض الخطط

على السلطة التشريعية لمناقشتها وإبداء الرأى فيها قبل وضعها موضع التنفيذ ، إشراكاً لممثلى الشعب فى رسم السياسة الإقتصادية للدولة .

ومما هو جدير بالذكر أنه لن ينجح التخطيط الإقتصادى فى أى مجتمع مالم تتمتع الخطط الإنمائية بتأييد الجماهير التى تعنيها أو يمسها تنفيذها ، مع ما يتضمنه ذلك من إستعداد لبذل الجهد وتحمل التضحيات فى سبيل إنجاحها. ولن يتأتى للخطط الإنمائية ما يجب أن يتوافر لها من تأييد شعبى مالم تشرك الجماهير المعنية فى وضعها وتنفيذها والرقابة عليها حتى تكون على وعى بمضمونها وأهدافها متقبلة لنتائجها . ويمكن أن تلعب التنظيمات السياسية والنقابية ووسائل الإعلام دوراً هاماً فى توعية الجماهير بمضمون الخطط الإنمائية وأهدافها والتعرف على آرائها وإقتراحاتها وإنتقاداتها فى جو ديمقراطى ملائم .

ويجب أن ننبه إلى خطورة إعداد الخطط الإنمائية فى عزلة داخل المكاتب بعيداً عن حقائق الحياة العملية ، أو الإعتماد على تقارير مديرى المشروعات وحدها فى مراقبة تنفيذها حيث تميل هذه التقارير بطبيعتها إلى تقديم صورة زاهية للإنجازات تخالف الحقيقة ، كما يزداد تزوير الحقائق كلما أرتفع التقرير الإدارى من مستوى المشروع إلى المؤسسة فالوزارة حتى ينتهى إلى مايعرف بالسراب البيوقراطى . ويعتبر التحليل العميق لنتائج الخطط الإنمائية فى أى مجتمع للوقوف على ماقد يعترض التنفيذ من مشاكل وصعوبات وإختناقات ، وعلى حقيقة إنجاز أوتجاوز الأهداف – دون خوف من النقد – أمر بالغ الأهمية من أجل الإعداد الرشيد لخطط المستقبل وخلق ظروف أكثر ملاءمة لإنجازها.

التخطيط الإلزامي والتخطيط التأشيرى :

تتمثل التفرقة بين التخطيط الإلزامى والتأشيرى فى مدى حرية الوحدات التى يتألف منها الإقتصاد القومى فى تنفيذ ماتقضى به الخطة . فيكون التخطيط إجبارياً Imperative planning إذا كانت ملزمة بتنفيذ ماتقضى به الخطة من حيث حجم وتوزيع الإستثمار ومقدار ونوع الإنتاج ومستويات العمالة والأجور والأسعار وغير ذلك من الأهداف المقررة. ويكون التخطيط تأشيرياً Indicative planning إذا إقتصرت الدولة على الخطة وتركت لتلك الوحدات حرية التنفيذ . وبينما

يرى البعض أن التخطيط الإقتصادى لايكون بطبيعتع إلاإجبارياً لضمان تنفيذ الخطة ، يرى آخرون أن التخطيط يمكن أن يكون تأشيرياً تعتمد فيه الدولة على الحوافز المادية فى توجيه إستخدام عناصر الإنتاج بما يكفل تحقيق أهداف الخطة.

ويصبح التخطيط التأشيرى منهجاً ملائماً حينما يكون حجم الملكية العامة صغيراً أو فى اتجاهه نحو التناقص . وبذلك فإن التخطيط التأشيرى يعنى أن يكون دور الحكومة فى النشاط الإقتصادى محدوداً، ولكن تأثيرها فى الإقتصاد القومى يكون كبيراً عن طريق السياسات المالية والنقدية والتجارية والسعرية . ومن خلال هذا النوع من التخطيط يتم إعطاء الحوافز الملائمة للأنشطة المراد التوسع فيها أو تشجيعها. وفى ظل التخطيط التأشيرى يتم إتخاذ القرارات الإقتصادية الرئيسية بناء على تفاعل قوى العرض والطلب، أى أن آليات السوق تلعب دوراً أساسياً فى قرارات الإنتاج والإستثمار والإستهلاك وغيرها. ويقتضى القيام بالتخطيط التأشيرى إجراء الإسقاطات المستقبلية لأهم المؤشرات الإقتصادية المختلفة المتوقع حدوثها فى ضوء المؤثرات الداخلية والخارجية. ولكى يتم ذلك يجب إعداد نماذج للإقتصاد القومى تظهر تفاعل المتغيرات الإقتصادية مع بعضها البعض سواء أكانت هذه نماذج المدخلات أو المخرجات أو الأمثلية أو نماذج المحاكاة للإقتصاد القومى ككل.

ويبقى فى ظل التخطيط التأشيرى أن تقوم الحكومة بصفة مباشرة ببعض الأنشطة وهى مشروعات البنية الأساسية ، بالإضافة إلى الأنشطة المرغوب فيها من وجهة النظر الإجتماعية والتى لايقبل عليها القطاع الخاص إما لعدم قدرته على تمويلها أو لعدم ربحيتها . كذلك يجب أن تضطلع الحكومة ببعض الصناعات الإستراتيجية مثل الحديد والصلب وصناعة الأسلحة والذخيرة.

التخطيط المادي والتخطيط المالي :

يعنى التخطيط المادي بتدبير الخامات والآلات والإنشاءات وقوة العمل اللازمة لإنتاج مقدار معين من السلع والخدمات . ويساعد التخطيط المادى على ضمان تنفيذ المشروعات الإستثمارية ويتفادى حدوث إختناقات فى الإنتاج خلال سير الخطة وذلك نظراً لما يستلزمه من حصر لمختلف أنواع

الموارد المادية التى تتطلبها طبيعة قيام المشروعات الإستثمارية وإحكام موازنة بين هذه الموارد وبين إستخداماتها عن طريق الموازين العينية. ويجب أن يتم التخطيط المادى للموارد العينية بالنسبة للمشروع وكذلك للإقتصاد القومى فى مجموعه.

أما التخطيط المالى فيعنى بتدبير الأموال المحلية والأجنبية اللازمة لتمويل إنتاج المقدار المستهدف من السلع والخدمات المعنية . وبعبارة أخرى فإن التخطيط المالى يعنى تعبئة الموارد المالية الفعلية والممكنة وتنسيقها بحيث تغطى كافة الموارد الإنتاجية الضرورية لتحقيق أهداف خطة التنمية الإقتصادية.

والواقع أن التخطيط المادى والمالى لايعتبران نوعان مستقلان من التخطيط، وإنما هما وجهان لصورة واحدة. ذلك أنه لايمكن تصور أن تتضمن أى خطة كمية السلع والخدمات التى يزمع انتاجها خلال فترة زمنية معينة، دون أن تبين فى ذات الوقت كيفية تدبير الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة . وإذا كان التخطيط المادى والمالى وجهين لصورة واحدة، ويقفان على قدم المساواة من حيث الأهمية، إلا أنه يتمثل لنا هذا السؤال: أى هذين النوعين يسبق الآخر ؟ اختلفت وجهات نظر الإقتصاديين حول هذا الموضوع. فالبعض يرى أن التخطيط المالى يجب أن يسبق التخطيط المادى، بمعنى ضرورة البدء بتحديد الموارد المالية المتاحة للجماعة ثم يتبع ذلك تحديد كميات السلع والخدمات التى يمكن إنتاجها باستخدام تلك الموارد ، ويذهب هذا الرأى إلى أن الدخل النقدى للمجتمع يمثل خلق الموارد العينية كالسلع والآلات والخدمات، وأن انفاق المجتمع يمثل استهلاك الموارد العينية.ويلاحظ أن الموارد العينية غير المنفقة هى فقط تلك التى يمكن أن تستثمر، وأن مدخرات المجتمع هى مجرد المقابل النقدى لتلك الموارد العينية غير المنفقة وبالتالى فإن الاستثمارات لايمكن أن تزيد عن المدخرات. كذلك فإن خلق النقود لايحدث موارد عينية وانما يولد تضخماً. وعليه فإن هذا الرأى ينتهى إلى وجوب تحديد نفقات التنمية تحديدا كاملا بحجم الموارد الإدخارية للمجتمع. وطالما أن معدل الادخار منخفض في الدول النامية، فإن التزامنا بهذا الرأى يؤدى حتما إلى إنقضاء وقت غير قصير قبل أن تصل هذه الدول إلى التنمية الاقتصادية الكاملة.

ويذهب آخرون إلى أسبقية التخطيط المادى، بمعنى أن تبدأ الدولة بتحديد كميات السلع والخدمات التى يمكن انتاجها باستخدام الموارد المادية المتاحة للجماعة، ثم تعمل بعد ذلك على تدبير الأموال اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وهذا الرأى يتفق مع منطق التنمية الإقتصادية الذى لا يسلم بأن تتحدد الطاقة الاستثمارية للدولة بمواردها الادخارية. ذلك أن مشكلة التنمية في الدول النامية ليست مشكلة مالية أساسا وانما هى مشكلة تنظيم اقتصادى. أى أنه وفقا لهذا الرأى لا يتحدد الاستثمار فِ أى دولة بموارد الادخارية وانما بمواردها المادية. فإذا كانت الموارد المادية الضرورية متاحة، فإن التمويل لايمثل مشكلة. ومقتضى ذلك أنه إذا كان التمويل غير كاف لتعبئة الموارد المادية، فإنه يجب أن يخلق دون الخوف من مخاطر التضخم التى تهدد السبيل طالما أن الموارد المادية قائمة تنتظر التعبئة. ولنا أن نتذكر أنه توجد فى الدول النامية موارد بشرية غير مستغلة أولم تستغل الاستغلال الكامل، وأنه يمكن تعبئة هذا الموارد بخلق النقود دون احداث ضغوط تضخمية.

وهكذا يمكن القول بأن التخطيط المادى هو الأسلوب الاكثر أهمية بالنسبة إلى الدول النامية. ويسود في هذه الدول تأييد متزايد لانتهاج هذا الأسلوب.وآية ذلك أن ما نحتاج إليه هو نوع من التخطيط المادى في صورة مواد وآلات وعمال.وفى هذا الصدد فإن مفهوم التخطيط ليس التفكير في النقود التى في حوزتنا وتقسيمها على البرامج مع تقرير أولويات، وأنما يؤسس علي الحاجات المادية. ونحن لا نفكر في التمويل كلية. فالجانب التمويلى هام ولاشك ولكنه تقدير في مرحلة متأخرة. وبالتالى فإن الحل السليم ينحصر في تأجيل التخطيط المالى إلى مرحلة متأخرة عندما يتم التخطيط المادى.ومع ذلك فإنه لا حاجة إلى التعارض بين التخطيط المالى والمادى. فالتخطيط المادى ضرورى تماما لبلورة المجهود ولكن التخطيط المالى هو تعبئة التخطيط المادى، فلا التخطيط المالى ولا المادى في ذاته يمكن أن يصرف الأمور بدون توحيد بينهما.

التخطيط من القاعدة والتخطيط من القمة:

يرتبط التمييز بين التخطيط من القاعدة إلى القمة، ومن القمة إلى القاعدة بطريقة اعداد الخطة الاقتصادية. ففى ظل التخطيط من القاعدة إلى القمة يبدأ اعداد الخطة الاقتصادية للدولة من أدنى المستويات حيث تقوم كل وحدة انتاجية بوضع خطتها، ثم تتجمع الخطط الفردية حتى تصل إلى القمة أى الهيئة المركزية للتخطيط ويتسم هذا الأسلوب بالواقعية ويتسق مع الاحتياجات المحلية. غير أنه لايستطيع أن يأخذ في الاعتبار الصورة العامة للاقتصاد القومى كله.

أما في ظل التخطيط من القمة إلى القاعدة فيبدأ اعداد الخطة الاقتصادية في أعلى مستوى حيث تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بتصميم الاطار الاجمالى للخطة ثم تتدرج بعد ذلك حتى تصل إلى القاعدة أى الوحدات الانتاجية. ويمتاز أسلوب التخطيط من القمة بأنه اكثر تحديدا وأوفر تنسيقا حيث يأخذ الصورة العامة للاقتصاد القومى في الاعتبار. غير أنه يبدو أقل واقعية من أسلوب التخطيط من القاعدة إلى القمة، حيث لا تتوافر للهيئة المركزية للتخطيط بيانات كافية عن امكانيات مختلف الوحدات الانتاجية.

ولا يوجد في واقع الأمر تعارض بين هذين الأسلوبين. فأي خطة واقعية رشيدة يجب أن تجمع بين أسلوبي التخطيط من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة، حيث تراعى في صياغتها الإمكانيات المتاحة لمختلف الوحدات الإنتاجية التى يتألف منها الاقتصاد القومى إلى جانب الصورة العامة للاقتصاد القومى في مجموعه. ومقتضى ذلك أن تحاط الوحدات الانتاجية بالصورة العامة للاقتصاد القومى والأهداف التقريبة المراد تحقيقها خلال سنوات الخطة قبل صياغة خططها، وأن تؤخذ مقترحاتها بشأن ما يتقرر لها من أهداف انتاجية في الاعتبار عند صياغة الخطط الاقتصادية.

التخطيط فى الدول النامية:

تعانى الدول النامية من اختلال درجة التوازن في استغلال عوامل الانتاج مما يظهر في عدم التشغيل الكامل أو الكفء للقوى البشرية و المعدات الرأسمالية المتاحة وبالتالى إنخفاض معدل الانتاجية. كما تتسم هذه الدول بضعف هياكلها الانتاجية وعدم تحقق التوازن بين الصناعات الرأسمالية والاستهلاكية، وزيادة الميل الحدى للاستهلاك وارتفاع الميل الحدى للاستيراد ونقص الموارد والفرص الاستثمارية. ناهيك عن الانفجار السكانى وتخلف الاطار الاجتماعى والتنظيم الادارى.

ونظرا لتخلف اقتصاديات الدول النامية وطموحها وتعجلها ادراك معدل نمو سريع، فإن النموذج الذى يعتبر أكثر مناسبة لظروف ومتطلبات التنمية فى هذه الدول هو نموذج هارود – دومار للنمو الاقتصادى Harrod - Domar. وهو يعتبر أداة هامة لتحديد كل من معدل النمو المستهدف ومعدل الاستثمار الذي يلزم لتحقيق معدل معين من النمو الاقتصادى. ويمكن التعبير عن نموذج هارود – دومار بالمعادلة التالية:

$$ن = \frac{د}{ى} \times \frac{ا}{ع}$$

حيث ن = معدل النمو

د = الادخار في فترة الخطة

ى = الدخل القومى في فترة الخطة

ع = معامل رأس المال، أى نسبة رأس المال إلى الناتج

أى أنه وفقا لهذا النموذج يتحدد معدل نمو الاقتصاد القومى بمعدل الادخار إلى الدخل مضروبا في مقلوب معامل رأس المال، وذلك مع افتراض أن معدلي الادخار والاستثمار متكافئان . وعليه يمكن أن نعرض النموذج في أبسط صورة على النحو التالى:

$$ن = \frac{\text{نسبة الاستثمار إلى الدخل}}{\text{معامل رأس المال}}$$

ويعتبر نموذج هارود – دومار أداة هامة في أيدى المخططين لاسيما في الدول النامية نظراً لأنه يساعد على تحديد معدل النمو الذى يمكن تحقيقه في اقتصاد معين ذى معدل استثمارى معين. كذلك فإنه يوضح معدل الاستثمار الضرورى للتوصل إلى معدل تنموى معين. هذا فضلا عن أن معاملات رأس المال القطاعية تساعد على تحديد نمط الاستثمار في الإقتصاد القومي. وبالتالى فإنه نظراً لأن رأس المال عنصر نادر في الدول النامية، فإنه يمكن وضع نظام أولويات لتوزيع الاستثمارات على مختلف الصناعات على أساس كثافة رأس المال بحيث تعطى الأولوية للصناعات الأقل كثافة في رأس المال.

وفى هذا النموذج نجد عاملين يتحكمان في تحديد معدل النمو هما معدل الادخار ($\frac{د}{ى}$) ومقلوب معامل رأس المال، أى نسبة رأس المال إلى الناتج ($\frac{١}{ع}$). فلو افترضنا مثلا أن مخططى التنمية يرغبون في تحقيق معدل نمو مستوى قدرة ٥٪ وكان معامل رأس المال ٤ : ١ ، فإن معدل الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل على أساس أن الادخار = الاستثمار) يكون ٢٠٪. وهذا يعنى أنه يتعين على الاقتصاد القومى إستثمار ٢٠٪ من الدخل المحقق إذا كان يرغب في تحقيق معدل النمو السنوى المطلوب والبالغ ٥٪. وهكذا يتضح من نموذج هارود ودومار أنه يمكن زيادة معدل النمو بطريقتين : إما بتخفيض معامل رأس المال وإما بزيادة معدل الادخار (الاستثمار).

وإذا أخذنا معدل النمو السكانى في الحسبان (س) فإنه يمكن استخلاص المعدل الصافى للنمو الاقتصادى (نَ) وفقا لنموذج هارود – دومار على النمو التالى :

$$نَ = \left(\frac{د}{ى} \times \frac{١}{ع}\right) - س$$

وبالرغم من أهمية مفهوم معامل رأس المال، إلا أنه توجد قيود كثيرة على استخدامه. فالزيادة في الدخل لاتتأتى فقط عن طريق التراكم الرأسمالى ولكن ايضا عن طريق التغير فى كمية ونوع الموارد الطبيعية والبشرية والفن الانتاجى المستخدم. كما أن إفتراض ثبات معامل رأس المال لا يمكن أن يحدث أثناء الفترة المستخدمة لحسابه وخصوصا إذا كان معدل التراكم الرأسمالى متزايدا في ظل خطة التنمية، فضلا عن ذلك فإن هيكل الانتاج يتغير كثيراً مع استمرار جهود التنمية.

ومن ناحية أخرى يمكن أن نؤكد على أهمية الاستثمارات ورفع الكفاية الانتاجية لادراك التقدم الاقتصادى في الدول النامية. وبعبارة أخرى يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادى بالتركيز على عاملين هما: معدل صافى الاستثمار والكفاية الانتاجية.

ويمكن حساب معدل صافى الاستثمار علي النحو التالى:

$$\text{معدل صافى الاستثمار} = \frac{\text{صافى الاستثمار}}{\text{الدخل القومى}} = \frac{أ}{ى} \quad \ldots\ldots\ldots (١)$$

حيث تعبر أ عن صافى الاستثمار

ونظراً إلى أن الكفاية الانتاجية تعبر عن نسبة هى :

$$\text{الكفاية الانتاجية} = \frac{\text{زيادة الدخل القومى}}{\text{صافى الاستثمار}} = \frac{\Delta ى}{أ} \quad \ldots\ldots\ldots (٢)$$

ووفقا لهذا النموذج يتحدد معدل النمو الاقتصادى على أساس حاصل ضرب معدل صافى الاستثمار في الكفاية الانتاجية، أى بضرب المعادلة الأولى في المعادلة الثانية.

$$\text{ويكون معدل النمو الاقتصادى} = \frac{أ}{ى} \times \frac{\Delta ى}{أ}$$

ونود أن نشير من الناحية العملية إلى أن الدول النامية التى قامت بوضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية قد أولت اهتماما بتصميم خطط القطاعات الرئيسية للانتاج في نفس الوقت الذى يتم فيه

اعداد الخطة علي المستوى التجميعى. وتظهر القيمة العملية لنماذج النمو في أنها تظهر المدى الذى يجب أن تغير إليه السياسات بحيث تحقق زيادة معينة في الادخار . ومن أجل تقدير المستوى المرتفع للادخار الكلى في الدول النامية يتعين على حكوماتها أن تأخذ في تصميم نماذج للايرادات والنفقات العامة، وكذلك تحليل الادخار الخاص وامكانيات الحصول على رأس المال الأجنبى واعتمادا على هذه الدراسات وعلى أساس القرارت الحكومية المتعلقة بالسياسة المالية، أصبح في الامكان التوصل إلى تقدير حقيقى لمستوى الاستثمار الكلى. كذلك فإن التقديرات الممكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بالمعامل الكلى لرأس المال لايعتمد فقط على مجرد الاتجاهات الماضية، وانما أيضا على تحليل تفصيلى لاحتياجات رأس المال في التكوين المتوقع للناتج والطلب المحلى. ويؤدى ذلك إلى تغيير وتعديل النماذج الكلية خلال وضع الخطة ، وهى النماذج التى تساعد على توفير إطار عريض لأهداف الناتج الكلى وتوزيعه بين الاستهلاك والاستثمار والتصدير.

obeikandl.com